

منشور عدد 151 بتاريخ 20 نوفمبر 2019

من وزير الشؤون المحلية والبيئة  
إلى  
السادة الولاة ورؤساء البلديات

**الموضوع :** حول متابعة تنفيذ إجراءات تخفيف العبء الجبائي بعنوان المعلوم على العقارات المبنية ومعالجة بعض الإشكاليات التطبيقية.

**المرجع :** - الفصل 72 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 2018/12/27 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019.

- منشورنا المؤرخ في 2019/01/07.

- المنشور المشترك عدد 8 المؤرخ في 2019/06/17.

**المصاحيب :** كشف في الإجراءات الواجب اعتمادها.

وبعد، في إطار متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبء الجبائي وإستحداث البلديات على التعبئة القصوى لمواردها الجبائية بهذا العنوان قبل إنقضاء أجل 31 ديسمبر 2019 من السنة الجارية بإعتباره آخر أجل للإنخراط في الإجراءات المعتمدة في الغرض، نظمت المصالح المعنية بالوزارة وبالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية ملتقيات إقليمية تحسيسية في هذا الخصوص لفائدة الإطارات البلدية المكلفة بالجباية المحلية وذلك خلال شهر أكتوبر 2019 بكل من صفاقس والقيروان وتونس.

وقد تم تسجيل عدد من الإشكاليات المرتبطة بتطبيق الإجراءات المتعلقة بتخفيف

العبء الجبائي بعدد من البلديات أهمها :



- عدم إقبال المتساكنين بالقدر الكافي على الانخراط في إجراءات تخفيف العبئ الجبائي.
- عدم استكمال تركيز أو تحيين منظومة التصرف في موارد الميزانية.
- نقص الموارد البشرية بمصالح الجباية بالبلديات والقباضات المالية المكلفة بحسابيتها.
- عدم البت في الاعتراضات المقدمة من قبل المتساكنين الراغبين في الانخراط في إجراءات العفو الجبائي بالسرعة المطلوبة.
- عدم البت في ملفات الطرح بالسرعة المطلوبة لتمكين المواطنين من تسوية وضعيتهم الجبائية.
- ضعف الإلمام بالإجراءات الواجب اعتمادها لتدارك الإغفالات المسجلة على مستوى الإحصاء وكيفية إستخلاص المبالغ المستوجبة وإدراجها بالميزانية.

ولغاية تلافى الإشكاليات سابقة الذكر تجدون ضمن هذا كشفا يتضمن أبرز الإشكاليات المطروحة والحلول العملية المقترحة لتداركها.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية باعتبار ضيق الآجال المتبقية من الفترة المحددة للإنتفاع بإجراءات تخفيف العبئ الجبائي، فإن السادة رؤساء البلديات مدعوون للحرص على تطبيق مقتضيات هذا المنشور.

والسّلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة  
مختار الهمامي



كشف في أبرز الإشكاليات المطروحة والحلول المقترحة في شأنها

الإشكاليات المسجلة	الحلول المقترحة
- ضعف انخراط المواطنين في إجراءات تخفيف العبئ الجبائي.	- تكثيف الحملات التحسيسية الميدانية بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني والتواصل المباشر مع المتساكنين بالأماكن العمومية والساحات العامة وداخل الفضاءات التجارية وبمناسبة انتصاب الأسواق الأسبوعية واليومية بهدف إستحثاثهم على الانخراط في الإجراء، والتمادي في ذلك الى نهاية السنة.
	— استكمال توزيع الإعلانات بقيمة المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2019 وما قبلها على المطالبين بالأداء بواسطة أعوان البلدية وباعتماد وسائلها الخاصة بما يمكن من معاضدة مجهودات عدول الخزينة المباشرين بالقباضات المالية.
	ويمكن للإدارة البلدية توجيه إعلانات شخصية للمطالبين بالأداء وإدراج كل البيانات المتعلقة بالمعلوم المستوجب والمبالغ القابلة للطرح في صورة انخراطهم في الاجراء عن طريق تسديد المتخلدات في الأجل القانوني.



وزير الشؤون المحلية والبيئة

مختار الهمامي

الحلول المقترحة	الإشكاليات المسجلة
<p>اعتبارا لما توفره منظومة التصرف في موارد الميزانية (GRB) من وظائف من شأنها تيسير إسداء الخدمات للمطالبيين بالأداء على مستوى البلدية والقباضة بالسرعة والجدوى المرجوتين، فيجدر الحرص على استكمال تركيز المنظومة المذكورة لدى كل من المصالح البلدية وقباضاتها بالتعاون مع المصالح الفنية للمركز الوطني للإعلامية وتحيين قاعدة البيانات الجبائية وخاصة من خلال :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>— اقتناء التجهيزات الإعلامية اللازمة لتركيز المنظومة بالإدارة البلدية وقباضتها (الحاسوب - الآلة الطابعة - الموزع ... ) والربط بالشبكة.</li> <li>— استكمال إجراءات ترحيل المعطيات الجبائية إلى منظومة التصرف في موارد الميزانية وتحيين قاعدة البيانات.</li> <li>— إدراج المعطيات الخاصة بالمعلوم على العقارات المبنية بالمنظومة بالنسبة للبلديات التي لم تبادر بعد بختم نتائج عمليات الإحصاء العشري.</li> </ul>	<p>- الإشكاليات المتعلقة بطول الإجراءات الخاصة بالثبوت في المعطيات الخاصة بالمبالغ المثقلة بما من شأنه أن يثقل كاهل الأعوان العاملين بمصلحة الجبائية والقباضة البلدية أو المالية.</p>
<p>— اللجوء إلى تدعيم المصالح البلدية المكلفة بالجبائية ولفترة محددة بالعدد الكافي من الأعوان لتأمين المهام الموكولة إليها على الوجه الأكمل، علاوة على معاضدة مجهودات القباضات البلدية للفترة المتبقية من السنة الحالية.</p>	<p>- الضغط الكبير المسلط على مصالح الجبائية وتعدد المهام الموكولة بعهدتها</p>



وزير الشؤون المحلية والبيئة

منسق الهمامي

الإشكاليات المسجلة	الحلول المقترحة
- التأخير في التعامل مع الاعتراضات المقدمة من قبل المتساكنين الراغبين في الإنخراط في إجراءات تخفيف العبئ الجبائي.	— تكثيف دورية انعقاد لجنة المراجعة المنصوص عليها بالفصل 24 من مجلة الجباية المحلية لدراسة ملفات الاعتراض المقدمة من قبل المطالبين بالأداء البلدي وإجراء المعاینات الميدانية والإجابة عنها في أقرب الآجال الممكنة.
- التساؤل حول كيفية طرح المبالغ المثقلة خطأ .	— إدراج نقطة قارة بجدول أعمال المجالس البلدية تتعلق بطرح المعاليم البلدية الموظفة خطأ (بعنوان المعلوم على العقارات المبنية) والتي تم التفتن إليها من قبل الإدارة البلدية أو على ضوء نتائج الاعتراضات المقدمة من قبل المطالبين بالأداء البلدي وذلك بعد عرضها على لجنة المراجعة. علما وأنه يتم طرح الأداء البلدي بمقتضى قرار صادر عن أمين المال الجهوي بناء على مداولة المجلس البلدي ووفقا للإجراءات المبينة بمذكرة وزارة المالية عدد 11 المؤرخة في 16/01/2006 المتعلقة بالتصرف المحاسبي للجماعات المحلية.
- ضعف الإلمام بالإجراءات الواجب اعتمادها لتدارك الإغفالات المسجلة على مستوى الإحصاء وكيفية استخلاص المبالغ المستوجبة وإدراجها بالميزانية.	— لتسوية وضعية المبالغ التي تم استخلاصها بموجب سندات استخلاص وقتية والمدرجة خارج الميزان عن طريق يتعين إعداد جداول تحصيل تكميلية تثقل لدى القبضة البلدية.



وزير الشؤون المحلية والبيئة  
مخالد الهمامي

الحلول المقترحة	الإشكاليات المسجلة
<p>— إن إجراءات تخفيف العبئ الجبائي تدرج ضمن مشمولات السلطة التشريعية طبقاً لأحكام الفصل 65 من الدستور، لذا تم إقرار هذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 2019، وبالتالي فإنه لا يمكن للمجلس البلدي الإمتناع عن طرح المبالغ المشمولة بالتخلي.</p> <p>علما وأن الإنخراط في الإجراء المذكور يمكن المطالبين بالأداء بعد الإيفاء بتعهداتهم القانونية من الإنتفاع بالإمميزات التالية:</p> <p>* التخلي كليا لفائدة المطالبين بالأداء عن المبالغ المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمساهمة لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن لسنة 2016 وما قبلها وخطايا التأخير ومصاريف التتبع المتعلقة بها.</p> <p>* التخلي لفائدة المنخرطين في التسوية عن مصاريف التتبع وخطايا التأخير المتعلقة بسنتي 2017 و 2018.</p>	<p>- حالة إمتناع مجلس بلدي عن طرح المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية بالنسبة للمطالبين بالأداء الذين إنخرطوا في إجراءات تخفيف العبئ الجبائي.</p>



وزارة الشؤون المحلية والبيئة  
متار الهامر